

الزوج انتفع بها فيه وان غرضه رتم وذكرين مرشد فيما ان لها التصرف فيها
بعد ارجع تخين وهي في بيت زوجها من عرفه بن عات عن بن زيب ليس لها بيع
شورتها من ندها الا بعد مضي انتفاع الزوج بها وانسنة في ذلك قليلة
ولا يلزم اى الزوج بدلا اى الشورة اذا خلقت بل ما لا غنى عنه من فرسخ
وغطا وما يقربها الحر والبرد العرو فان طلقها قبل يقضي لها باخذ ما جرده
الطلاق ولها اى الزوجة منع الضيوف اى النازلين عند الزوج منها
اى انتفاعهم بشورتها العروى بعض لا يلزمه كسوتها مادام عندها ثياب
عمرسها ولقيفها الزوج ان يتمتع بشورة الزوجة من بسط ووساد وغورها
وليس لها منعه منه اوقلت وانظر هل يسلم ذلك اولا والطلاق اوجر
وله اى الزوج منعها اى الزوجة مما يوهن اى يضعف جسدها اى
الزوجة لانه ينقص استماعها ومنه الغزل لانه ينبت فيها ما لم يقصد ضررها
ومن اكل كالثوم من كل له لا يجزى كرهمة كالبصل والكرات والفجل واوى
الدخان والشوق الا ان يفقد اى الزوج الشمر او ياكل اى الزوج
معها اى الزوجة ما له لا يجزى كرهمة وليس لها اى الزوجة منع
اى الزوج منه اى اكل ما له لا يجزى كرهمة كالثوم فلا يدخل هذا تحت قوله
تعالي ويهين مثل الذي عليه بل يدخل تحت قوله تعالي للرجال عليهن درجة
وقوله تعالي الرجال تواقون على النساء ولا له اى الزوج منع ابورها
اى الزوجة ولا ولها اى الزوجة من غير الزوج الدخول اى على الزوجة
ولو حلفت اى الزوج على منع من ذكر في حنث ويقضي عليه بدخول ابورها
ليستفقد حلها واولادها لتنفق احوالهم وقد تدب الشارع الى المواصلة وحرمة
العادة بها ولا يجزى مجرد الحلف ولا يطلب ابورها وولدها الدخول ولا بالحكم
لصد بذلك وانما يكون الحنث بمصول ضد المصوف عليه كتحلفه اى الزوج
ان لا تزور اى الزوجة ما مونة اى على نفسها لا يجزى منها فساد
حلها في خروجها في حنث في يمينه بان يحكم القاضي لها بالخروج اليها للزنايات
او غيرها مما فيه مصلحة فاذا خرجت حنث في يمينه ح ان كانت متجالة بل
ولو

ولو شاة فان حلف لا تزور اولادها من غيره فلا يجزى ولو ما مونة لعصوم مرتبة
الا ولد عن مرتبة الوالدان فان كانت غير مونة فلا يجزى ولا يقضي عليه بخروجها
لزنايات والديها ولو مع امينة وخو للشيخ كبره الدين العنان فيعصر منه ان غير
الشيعة يشترط فيها ان تكون ما مونة والاصل هو الاذن في النشابة حتى
يشبث خلافة كافي التوضيح والخلاف الذي اشار اليه باوهن قول بن حبيب لا يجزى
بجرحه على عدم خروجها لا يورثها من مرشد هذا الخلاف في النشابة الما مونة لها المتجالة
فلا خلاف ان يقضي لها بزيارتها ببيتها واخيها المتطهر في كتاب محمد بن مالك
ان حلف بطلاق او عتاق ان لا يخرج يقضي عليه في ابوها وامها ويجزى قال
عم اري ذلك عليه اذا حلف قبل ما لك فصل تزويج كل يوم امر كمر حد
الزيارة التي تجوز لها قال في كل شهيرة او مرتين فاما كل يوم فذلك التبرج
الذي كان في الجاهلية قبل ضرب الحجاب قيل ان قوما قالوا لاهل ان تزويج كل
جمعة مرتين فانكر ذلك وان حلف اى الزوج على زوجته لا يخرج اى
واطلق لفظا ونية لم يجزى اى الزوج ولا يقضي عليه بخروجها الي والديها
لانه لما اطلق علم ان تصدق الصيانة والحفظ لا الضرب ولا يشد عليه بن عرفة
سمع الثريا ان اشهب وابن نافع في الاجمان بالطلاق ان من حلف به او يعتق
ان لا يدخلها تحتج ابدا يقضي عليه في ابوها وامها ويجزى قال لا وفي ابن
حبيب ما يوافق وقضى للصغار كل يوم والكبار في الجمعة المتطهر الا اولاد
الصغار الذين ليسوا مع امهم يقضي لهم بالدخول على امهم كل يوم والكبار
في كل جمعة فان حلف بالطلاق لا يدخلون عليها امر خارج امهم اليهم فان حلف
على الامر بن جبره السلطان على دخولها اليها وخرجها اليهم ولا يجزى الا
انا يورث يمينه ولا بالسلطان كاهل الدين تشبيه في القضا بالدخول في الجمعة
ومع امينة ان حنث الا فساد سسل ما لك عن الرجل يمين حنث
بالفساد اهله في يمينه ان يمينه نفسه الدخول عليها قال بنظره ذلك فان كانت
مستحبة منعت بعض المنع الاكل ذلك وان كانت غير مستحبة فلا تمنع الدخول على
استصحابت سلمون ان اشكيت ضررا بوبوها فان كانا ما حنث فلا يمينون من